

Distr.: General  
28 April 2017  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر  
الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها  
الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل  
البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٧١ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
١٥/٢٠١٦، حيث طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج العمل لصالح  
أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول).



## أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير معلومات وتحليلات شاملة بشأن التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)<sup>(١)</sup> ويغطي جميع مجالات العمل الثمانية ذات الأولوية والهدف الرئيسي المتمثل في زيادة رفع البلدان من فئة أقل البلدان نموا. ويعرض التقرير أيضا القرارات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بما في ذلك نتائج استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي عقد في أنطاليا، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١٦ (انظر A/CONF.228/3، الفصل الأول). وعلاوة على ذلك، يسلط التقرير الضوء على أنشطة الجهات صاحبة المصلحة الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. والبيانات الإحصائية المستخدمة في هذا التقرير متاحة على شبكة الإنترنت<sup>(٢)</sup>.

٢ - ويقدم التقرير توصيات بشأن السبل التي يمكن من خلالها تحسين تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بهدف كفاءة تحقيق أهدافه وغاياته في أقل البلدان نموا باستخدام أوجه التآزر مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق)، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ<sup>(٣)</sup>. وكان عام ٢٠١٦ هو العام الأول لتنفيذ هذه الاتفاقات التي تعكس الاهتمامات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نموا والمجالات ذات الأولوية من برنامج عمل اسطنبول<sup>(٤)</sup>.

## ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الرئيسية في برنامج عمل اسطنبول

٣ - من المقدّر أن يزيد متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٦ مقابل ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٥. ولقد نُفّحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة توقعات النمو لعام ٢٠١٧ بخفضها من ٥,٦ في المائة إلى ٥,٢ في المائة، ومن المتوقع، في عام ٢٠١٨، أن يرتفع معدل النمو في أقل البلدان نموا إلى ٥,٥ في المائة، أي أقلّ بكثير من نسبة ٧ في المائة المستهدفة المحددة في برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة.

٤ - ولقد حققت خمسة من أقل البلدان نموا بنسبة ٧ في المائة المستهدفة أو نموا أسرع في عام ٢٠١٥، وانخفض عددها بعد أن كانت تسعة بلدان في عام ٢٠١٤. وبينما لم تُسجّل سوى

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٢) متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://unohrlls.org/>. والبيانات مجمّعة من الإحصاءات الرسمية التي تصدرها المنظمات الدولية.

(٣) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرّر ١/م-٢١، المرفق.

(٤) يتضمن التقرير المعنون "حالة أقل البلدان نموا عام ٢٠١٦"، الصادر عن مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة في عام ٢٠١٦، عرضا تناظريا لأهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول بالاقتراح مع أهداف التنمية المستدامة، وهو متاح على الرابط الشبكي التالي: <http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2016/08/State-of-LDCs2016.pdf>

ثلاثة من أقل البلدان نموا معدلات نمو سلبية في عام ٢٠١٤، شهدت ستة بلدان اقتصاداتها تنكمش في عام ٢٠١٥، رغم أنه من المتوقع أن تنتهي هذه الحالات من الكساد تدريجيا بحلول عام ٢٠١٨. وكان من بين أسرع الاقتصادات نموا في عام ٢٠١٥ كل من إثيوبيا (٩,٦ في المائة)، ومالي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٧,٦ في المائة لكل منهما) وميانمار (٧,٣ في المائة). وفي عام ٢٠١٦، أشارت التقديرات إلى أن ميانمار قد شهدت نموا بنسبة ٨,٣ في المائة، تليها كمبوديا وجمهورية تنزانيا المتحدة (٧ في المائة لكل منهما).

٥ - ويمكن أن يعزى هذا الأداء المتفاوت إلى عدة تطورات على صعيد الاقتصاد الكلي. فأقل البلدان نموا المنتجة للوقود وغيرها من مصدري السلع الأساسية قد تضررت من انخفاض أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى تباطؤ النمو وحدوث اختلالات مالية وإضعاف احتياطياتها من العملات الأجنبية. وتعتبر أقل البلدان نموا التي لديها قواعد تصدير أكثر تنوعا أفضل حالا.

٦ - ويواجه بعض أقل البلدان نموا صعوبات بسبب انخفاض التحويلات المالية أو الكوارث الطبيعية أو النزاعات والتشرف على صعيد الاقتصاد الكلي. فاقتصاد سيراليون، التي أصيبت بوباء فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤، شهد انكماشاً بنسبة ٢٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٥. كما عانت البلدان المتأثرة بالنزاعات من حالات الانكماش الاقتصادي، بما في ذلك جنوب السودان واليمن اللذان حلّت بهما أيضا المجاعة، وبلغ معدل النمو لكل منهما - ١٣,١ في المائة و - ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٦، على التوالي.

٧ - ولا يزال الفقر في أقل البلدان نموا مستمرا، رغم أن رصده محدود بسبب الافتقار إلى البيانات. ويتبين من آخر المعلومات المتاحة أن الفقر قد خفت وطأته في العديد من أقل البلدان نموا، بما في ذلك بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. ومن أصل ١٩ بلدا من أقل البلدان نموا تتوفر لديها بيانات عن الفقر منذ عام ٢٠١١، تسجّل سبعة بلدان معدلات فقر تتجاوز ٥٠ في المائة، بينما تسجّل أربعة بلدان معدلات أدنى من ٢٠ في المائة. ومن أصل ١٦ بلدا من أقل البلدان نموا تتوفر لديها نقطتا قياس أو أكثر منذ عام ٢٠٠١، انخفضت معدلات الفقر في تسعة بلدان وزادت في سبعة بلدان.

## ألف - القدرة الإنتاجية

٨ - كان التحوّل الهيكلي في أقل البلدان نموا أبطأ وتيرة منه في البلدان النامية الأخرى. وسجّل متوسط حصة الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا زيادة طفيفة من ١٢,١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. غير أن حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في ١٤ من أصل ٣٠ من أقل البلدان نموا التي تتوفر عنها بيانات لعام ٢٠١٥ (١١ في أفريقيا و ٣ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ).

٩ - وظلّ إجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ثابتا عند حوالي ٢٤ في المائة منذ عام ٢٠١١، بالمقارنة مع متوسط بلغ ٣١,٦ في المائة في البلدان النامية ككل. وفي عام ٢٠١٥، تراجع نسبة الاستثمار فعليا في أقل البلدان نموا إلى ٢٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت ٢٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٤.

## الهيكل الأساسية

١٠ - تواصل ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت في كل ١٠٠ نسمة ليصل إلى ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٥، فتنجوز نسبة ١٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ وبلغ ثلاثة أضعاف المعدل المسجل في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٥، فاق عدد مستخدمي الإنترنت ٢٥ لكل ١٠٠ نسمة في خمسة من أقل البلدان نموا هي بوتان (٣٩,٨)، وسان تومي وبرينسيبي (٢٥,٨)، والسودان (٢٦,٦)، وتوفالو (٤٢,٧)، واليمن (٢٥,١). بيد أن معدلات الوصول إلى شبكة الإنترنت لا تزال أدنى من ١٠ في المائة في ١٩ من أقل البلدان نموا، بما في ذلك ١١ بلدا تقل فيها هذه المعدلات عن ٥ في المائة.

١١ - وزادت نسبة الاشتراكات في خدمات الهواتف الخلوية من ٦٣,٦ لكل ١٠٠ نسمة في عام ٢٠١٤ إلى ٦٨,٦ لكل ١٠٠ نسمة في عام ٢٠١٥ (أكثر من ضعف معدّلها في عام ٢٠١٠). وتجاوزت معدلات انتشار الهواتف الخلوية في تيمور - ليشتي، وغامبيا، وكمبوديا، وليسوتو، ومالي ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن أكثر من نصف السكان في ١٢ من أقل البلدان نموا ما زالوا محرومين من الهواتف الخلوية. وعلاوة على ذلك، تظلّ الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية قائمة، حتى في البلدان التي تتوفر فيها إمكانية أكبر للوصول إلى شبكة الهواتف الخلوية عموما.

١٢ - وسجّلت حصة الشحن الجوي لأقل البلدان نموا في النقل على الصعيد العالمي زيادة طفيفة من ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ (بعد أن زادت إلى ما يقرب الضعف من ٠,٤٧ في المائة في عام ٢٠١٠). وتستأثر إثيوبيا وبنغلاديش بنسبة ٨٥ في المائة من الشحن الجوي لأقل البلدان نموا (٧٤ في المائة و ١١ في المائة على التوالي)، في حين أن حصة ١٢ من أقل البلدان نموا من الشحن الجوي إما معدومة أو تكاد لا تُذكر.

١٣ - وسجّلت مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة الذي يقيس مدى ارتباط البلدان بشبكات النقل البحري العالمية تراجعا من ٨,٦ في عام ٢٠١٥ إلى ٨,٢ في عام ٢٠١٦، رغم أن هذا المستوى ما زال أعلى بنسبة ٣١ في المائة من المستوى المسجل في عام ٢٠١١. وفيما يتعلق بنوعية الهياكل الأساسية البحرية، سجّلت أقل البلدان نموا ٢,٩ في عام ٢٠١٥ على مقياس المنتدى الاقتصادي العالمي لنوعية الهياكل الأساسية للموانئ (الذي يتراوح بين ١ و ٧)، ولم تتخلّف كثيرا عن البلدان النامية ككل التي سجّلت ٣,٥ على المقياس نفسه.

١٤ - ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية أن تعزّز القدرة الإنتاجية. وتشمل الأمثلة الحديثة العهد المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي حول مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية تمديد الطريق المدفوع الرسوم بين داكار وديامنياديو في السنغال، باستثمار قدره ١٧٣ مليون دولار، والطريق النفقي السريع بين كاتماندو وكوليكاني وهيتاودا في نيبال، باستثمار يبلغ مجموعه ٣٥٠ مليون دولار. غير أن الأمر يحتاج إلى المزيد من الاستثمار والإصلاح التنظيمي لكي يتسنى لأقل البلدان نموا سد الفجوة في مجال البنية التحتية والتمكن من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

## الطاقة

١٥ - زادت النسبة المئوية للسكان في أقل البلدان نموا الذين يحصلون على الكهرباء من ٣٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٣٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وكان التقدم الذي أحرزته

أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أسرع من ذلك الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في أفريقيا. ومن بين أقل البلدان نمواً في أفريقيا، لوحظ أن أسرع تقدم أحرز في سان تومي وبرينسيبي ورواندا والسودان. وتفاوتت الزيادة في إمكانية الحصول على الكهرباء. ففي ستة من أقل البلدان نمواً، تراجعت النسبة المئوية للمواطنين الذين يحصلون على الكهرباء في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وبالمثل، فإن فجوة الوصول إلى الكهرباء بين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية لا تزال هائلة: ففي عام ٢٠١٢، لم تتوافر سوى لنسبة ٢٦ في المائة من سكان المناطق الريفية إمكانية الحصول على الكهرباء مقارنة بنسبة ٦٨ في المائة من سكان المناطق الحضرية.

١٦ - وتشمل العوامل التي تعوّق تحقيق نمو أسرع في الحصول على الطاقة البطء في توسيع نطاق الإمداد بالطاقة، وارتفاع رسوم المستخدمين، ويعزى ذلك جزئياً إلى استخدام خليط من مصادر الطاقة يميل نحو محطات توليد الطاقة التي تعمل بالوقود، وإلى تكبد الخسائر في نقل الكهرباء وتوزيعها، فضلاً عن نقص الاستثمارات. ويتيح التحسن الملحوظ في القدرة التنافسية لتكنولوجيات توليد الطاقة المتجددة للعديد من أقل البلدان نمواً فرصاً جديدة من أجل زيادة إمكانية حصولها على الطاقة وجعل هذه التكنولوجيات ميسورة التكلفة وفي المتناول.

### العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٧ - إن أقل البلدان نمواً متخلفة عن الركب في جميع جوانب تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار. فقد أودع مواطنو أقل البلدان نمواً (المقيمون منهم أو غير المقيمين) ما مجموعه ٥٤٢ براءة اختراع في عام ٢٠١٤ مقابل ٦٣٩ براءة اختراع في عام ٢٠١٠. وعلى سبيل المقارنة، أودعت ٥١٦ براءة اختراع في سري لانكا وحدها في عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، فقد تركز إيداع براءات الاختراع في عدد قليل من أقل البلدان نمواً، حيث استأثرت بنغلاديش بنسبة ٥٤ في المائة وكمبوديا بنسبة ١٢ في المائة واليمن بنسبة ١٠ في المائة أخرى. وتأتي مدغشقر وزامبيا في المرتبة الأولى من حيث إيداع براءات الاختراع في أقل البلدان نمواً في أفريقيا بنسبة ٦ في المائة و ٧ في المائة من مجموعها، على التوالي.

١٨ - وفي عام ٢٠١٣، لم يصدر عن أقل البلدان نمواً سوى نسبة ٠,٣ في المائة من المقالات العلمية والتقنية المنشورة في المجالات على نطاق العالم (وقد تجاوز ذلك نسبة ٠,٢٧ في المائة في عام ٢٠١٠) التي تعادل ٧,٢ مقالات لكل مليون نسمة. وتشير محدودية البيانات المتعلقة بالإنفاق على البحث والتطوير في أقل البلدان نمواً إلى أن نسبته ربما أقل من ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة ١,٤ في المائة في البلدان النامية. ويُفسّر انخفاض معدل الإنفاق جزئياً محدودية استخدام التكنولوجيا المتطورة في اقتصادات أقل البلدان نمواً. وتشمل العقبات الأخرى أمام نشر التكنولوجيا الانعزال عن شبكات البحوث العالمية، ومحدودية القدرات المحلية في مجال العلوم والتكنولوجيا، وانعدام التقنيين والباحثين في مجال البحث والتطوير.

١٩ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أنشأت الجمعية العامة رسمياً بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً بوصفه مؤسسة جديدة من مؤسسات الأمم المتحدة تعتبر من الأولويات القائمة منذ أمد بعيد لأقل البلدان نمواً المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول والمعاد تأكيدها في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. ويهدف بنك التكنولوجيا إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجالات

حقوق الملكية الفكرية والسياسات المتصلة بالتكنولوجيا، فضلا عن تيسير نقل التكنولوجيات على أساس طوعي ووفقا لأحكام وشروط متفق عليها.

### تنمية القطاع الخاص

٢٠ - طرأ بعض التحسن في تهيئة البيئة المواتية للقطاع الخاص في أقل البلدان نموا. فقد باتت عدة بلدان منها بوتان (الرتبة ٧٣)، ورواندا (الرتبة ٥٦)، وفانواتو (الرتبة ٨٣)، وزامبيا (الرتبة ٩٨) ضمن المائة الأوائل في الترتيب العام من حيث مؤشرات ممارسة الأعمال التجارية. وصُنِّف أربعة عشر بلدا من أقل البلدان نموا ضمن المائة الأوائل في الترتيب العام من حيث مباشرة الأعمال التجارية وصُنِّفت سبعة منها ضمن المائة الأوائل من حيث التجارة عبر الحدود.

٢١ - إلا أن انتشار الشركات الصغيرة، في القطاع الخاص، يعوّق إقامة الروابط بين الشركات ويحدُّ من نطاق الابتكار ووفورات الحجم، مما يقيد نمو الإنتاجية. ومن العوائق الأخرى أمام تنمية القطاع الخاص ارتفاع تكاليف النقل والمعاملات والحواجز التجارية التي تحدُّ من القدرة التنافسية لأقل البلدان نموا في الأسواق العالمية.

### باء - الزراعة

٢٢ - لا تزال الزراعة تُشغّل الجزء الأكبر من السكان في معظم أقل البلدان نموا، إذ أنها تُشغّل في المتوسط ما نسبته ٦٠ في المائة من السكان العاملين. أما متوسط حصة القيمة المضافة في الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فقد ظلَّ ثابتا عند حوالي ٢٦ في المائة في السنوات الثلاث الماضية.

٢٣ - وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٢٢,٣ في المائة من السكان في عام ٢٠١٥ - ١٧٧ مليون نسمة - يعيشون في الجوع في أقل البلدان نموا، ولا سيما في المناطق الريفية. وإن الاعتماد على الزراعة لكسب رزقهم وارتفاع نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء يجعلهم عرضة بشكل خاص للفقير والجوع. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أعلنت المجاعة في جنوب السودان، حيث يعتبر أن ما يقرب من نصف السكان يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. ويلوح خطر المجاعة في بلدين آخرين من أقل البلدان نموا هما الصومال واليمن.

٢٤ - ولقد ظلَّت الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نموا ثابتة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤. وثبت الرقم القياسي الخاص بنصيب الفرد من الإنتاج عند ١١٢,٣ من خط الأساس ١٠٠ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. ولم يشهد معدل استخدام الأسمدة سوى زيادة طفيفة في أقل البلدان نموا في أفريقيا، إذ زاد من ٢٤,١ كيلوغراما للهكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٦,٧ كيلوغراما في عام ٢٠١٤. وفي أقل البلدان نموا في آسيا، شهد استخدام الأسمدة زيادة أكبر إذ ارتفع ليصل إلى ٨١,٧ كيلوغراما في عام ٢٠١٤. غير أن هذه الزيادة تعزى أساسا إلى الاستخدام المرتفع جدا للأسمدة في بنغلاديش ونيبال. واستخدم معظم البلدان الآسيوية الأخرى نحو ٢٠ كيلوغراما من الأسمدة. ويعتبر الريُّ أيضا الاستثناء في معظم أقل البلدان نموا، إذ لا تتجاوز نسبة مجموع الأراضي الزراعية المروية ٨,٣ في المائة.

٢٥ - ولقد أدت الانخفاضات الأخيرة في أسعار الأغذية إلى خفض تكلفة الغذاء بالنسبة إلى الفقراء في المناطق الحضرية، بينما أثرت سلبا على دخل منتجي الأغذية في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، فقد زاد انخفاض الأسعار وتقلبها من عدم اليقين وأدى إلى انخفاض الاستثمارات في الزراعة.

## جيم - التجارة

٢٦ - سجّلت حصة صادرات أقل البلدان نموا في التجارة العالمية مزيدا من الانخفاض لتصل إلى ٠,٩٧ في المائة في عام ٢٠١٥ بعد أن كانت ١,٠٩ في المائة في عام ٢٠١٤، وانخفضت للمرة الأولى إلى أقل من ١ في المائة منذ عام ٢٠٠٧ وكانت أقل بكثير من نسبة ٢ في المائة المستهدفة المحددة في برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. وتبدّل تركيز صادرات السلع من أقل البلدان نموا، وتألفت نسبة ٦٧ في المائة منها من السلع الأولية والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي في عام ٢٠١٥، مسجّلة انخفاضاً عن نسبة ٧٦ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعزى ذلك جزئياً إلى الانخفاض الذي شهدته مؤخراً أسعار السلع الأساسية إنما كذلك إلى تزايد أهمية صادرات الملابس، من بنغلاديش وكمبوديا أساساً.

٢٧ - وواصل أعضاء منظمة التجارة العالمية ما يبذلونه من جهود للنهوض بوصول جميع منتجات أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٦ إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وتتيح جميع البلدان الأعضاء المتقدمة النمو وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة إما بشكل تام أو بنسبة كبيرة. ويمنح عدد متزايد من البلدان النامية الأعضاء، بما في ذلك كبار الشركاء التجاريين لأقل البلدان نموا (تايلند والصين والهند)، قدراً كبيراً من فرص الوصول إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة لأقل البلدان نموا ولقد وفّر بعضها غطاءً شاملاً من الإعفاءات من الرسوم الجمركية والحصص المفروضة لهذه البلدان.

٢٨ - ولقد تعززت شفافية قواعد المنشأ المتعلقة بالأفضليات التجارية. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، استحدث الاتحاد الأوروبي وسويسرا والنرويج نظاماً جديداً للتصديق الذاتي على شهادات المنشأ للمصدّرين المسجّلين من أقل البلدان نموا.

٢٩ - ولقد أحرز تقدم في مجال منح معاملة تفضيلية لخدمات أقل البلدان نموا ومقدّمي هذه الخدمات. وعقب قرار إعفاء أقل البلدان نموا في مجال الخدمات الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في نيروبي عام ٢٠١٥، واصل الأعضاء العمل على تفعيل هذا الإعفاء. وحتى الآن، أخطر ٢٣ عضواً بمعاملتهم التفضيلية في مجال الخدمات لأقل البلدان نموا في منظمة التجارة العالمية.

٣٠ - وشمل استعراض منتصف المدة المتمثل في زيادة دعم المعونة لصالح لتجارة، والسعي إلى تخصيص نسبة متزايدة من المعونة لصالح التجارة لأقل البلدان نموا. وفي عام ٢٠١٥، بلغت مدفوعات المعونة لصالح التجارة المقدّمة إلى أقل البلدان نموا ١٠,٥ بلايين دولار، مما يمثل زيادة اسمية بنسبة ١٨ في المائة، بالمقارنة مع متوسط المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. واستفادت مشاريع البنية التحتية الاقتصادية من أكثر من نصف تدفقات المعونة لصالح التجارة إلى أقل البلدان نموا، بينما تلقت الزراعة أكثر من ربع هذه التدفقات. ولقد شكلت تدفقات المعونة لصالح التجارة إلى أقل البلدان نموا نسبة ٢٧ في المائة من مجموع المدفوعات في عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٤.

٣١ - ولقد دعا برنامج عمل اسطنبول إلى تيسير مفاوضات الانضمام مع أقل البلدان نمواً وتعجيلها استناداً إلى المبادئ التوجيهية للانضمام. وحالياً، ٣٦ من أصل ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً أعضاء في منظمة التجارة العالمية. ولقد انضم بلدان من أقل البلدان نمواً، هما أفغانستان وليبيريا، رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠١٦، واستهلكت مفاوضات الانضمام لبلدين آخرين من أقل البلدان نمواً هما الصومال وتيمور - ليشتي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهناك ستة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً حالياً بصدد الانضمام (إثيوبيا، وبوتان، وجزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغينيا الاستوائية).

٣٢ - ولقد دخل اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة حيز النفاذ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ وصدّقت عليه تشاد ورواندا. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة التجارة العالمية، يُرجّح أن تشهد أقل البلدان نمواً زيادة تصل إلى ٣٥ في المائة في عدد المنتجات الجديدة المصدرّة بعد تنفيذ هذا الاتفاق تنفيذاً كاملاً. وقد يكون لذلك تأثير إيجابي على شروط التبادل التجاري لأقل البلدان نمواً، لأنه من المرجّح أن يزداد مجموع قيمة الصادرات من هذه البلدان.

## دال - السلع الأساسية

٣٣ - سجّلت النسبة المئوية للصادرات من السلع الأساسية من أقل البلدان نمواً انخفاضاً بشكل ملحوظ من متوسط قدره ٨٠ في المائة من الصادرات في عام ٢٠١١ إلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٥. ولوحظ انخفاض الصادرات من السلع أساساً في القود (٢١ نقطة مئوية). إلا أن الصادرات من السلع المصنّعة زادت بنسبة حوالي ١٢ نقطة مئوية خلال الفترة نفسها.

٣٤ - وحدثت هذه التغييرات في سياق استمرار الانخفاض في أسعار السلع الأساسية بعد الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، عندما سُجّلت آخر ارتفاعات حادة في الأسعار. وأدت إمدادات النفط القوية إلى انخفاض حاد في أسعار النفط الخام السنوية بأكثر من ٥٠ في المائة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥. وانتعشت أسعار النفط بصورة متواضعة في عام ٢٠١٦ لكنها ظلت أدنى من أسعار الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وتراجعت أسعار السلع الأساسية غير القود أيضاً، مع انخفاض أسعار الأغذية بنسبة تناهز ٢٢ في المائة بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٥، وكان العامل الرئيسي وراء ذلك تراجع أسعار الحبوب، بسبب ارتفاع الإنتاج العالمي للحبوب. وفي عام ٢٠١٦، سجّلت أسعار الأغذية زيادة طفيفة بنسبة ٤ في المائة، وسطيًا، ومن المتوقع حدوث زيادات طفيفة أخرى. ويتوقع أن تظلّ أسعار السلع الأساسية منخفضة في الأجل القريب، مما يزيد من تساؤل احتمالات النمو بالنسبة لمصدري السلع الأساسية.

٣٥ - ولقد أدى تدهور شروط التبادل التجاري إلى انكماش اقتصادي في معظم أقل البلدان نمواً المصدرّة الصافية للنفط، بما فيها أنغولا، وتشاد، وتيمور - ليشتي، وجنوب السودان، وغينيا. أما أقل البلدان نمواً المستوردة الصافية للنفط التي من المتوقع أن تستفيد من انخفاض الأسعار بسبب تحسين شروط التبادل التجاري فقد أظهرت ضعفاً في معدلات النمو. ويشير ذلك إلى أن أثر انخفاض الأسعار على الأنشطة الاقتصادية في أقل البلدان نمواً المستوردة للنفط كان محدوداً.

## هاء - التنمية البشرية والاجتماعية

### التعليم والتدريب

٣٦ - على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز منذ بداية العقد، لا يزال تعميم التعليم الابتدائي يشكل تحدياً بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً. ولقد بلغ صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ٨٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ مقابل ٨١,٩ في المائة في عام ٢٠١٠. ولم يلتحق بالمدارس أكثر من ٣١,٩٥ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي في أقل البلدان نمواً خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. وكانت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي منخفضة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، لم يكن ١٩,٤ مليون مراهق في سن التعليم الإعدادي مسجّلين في برامج المدارس الإعدادية. وتمثل النسب العالية للتلاميذ إلى المعلمين، وضعف الهياكل الأساسية، وعدم كفاية تدريب المدرّسين، وأوجه النقص في المعدات عوامل تسهم في مستوى نتائج تعليمية أدنى من المتوسط.

### السكان والصحة الأولية

٣٧ - بلغ عدد سكان أقل البلدان نمواً ٩٥٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٥، بزيادة قدرها ٤٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وتشير التوقعات إلى أن هذا الاتجاه سيستمر، وتُقدّر الزيادة في عدد السكان بنسبة ٣٨,٩ في المائة بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠٣٠.

٣٨ - ولا تزال وفيات الأمهات مرتفعة. وفي عام ٢٠١٥، كان عدد وفيات الأمهات ٤٣٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في أقل البلدان نمواً. ويستفيد أقل من ٤٠ في المائة من الأمهات وربع المواليد الجدد فقط من الفحوص الصحية بعد الولادة في غضون يومين من الولادة. وتعيش الشريحة الكبيرة من السكان في المناطق الريفية، حيث لا يمكن الوصول إلى المرافق الصحية الملائمة والموظفين المهرة إلا بصورة محدودة، الأمر الذي يطرح صعوبات إضافية من أجل توفير الخدمات الكافية.

### النهوض بالشباب

٣٩ - كان متوسط عمر السكان في أقل البلدان نمواً ١٩,٧ في عام ٢٠١٥، وهو الأدنى في أي مجموعة من البلدان. وكان معدل الخصوبة الذي بلغ ٤,٢٧ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ مرتفعاً كذلك بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى. والموارد المتاحة لتنظيم الأسرة في أقل البلدان نمواً محدودة وتستعمل نسبة ٣٦,٣ في المائة فقط من النساء في سن الإنجاب، المتزوجات أو المرتبطات بشريك، أساليب منع الحمل الحديثة ولدى ٢٢ في المائة منهن احتياجات غير ملبّاة في مجال تنظيم الأسرة.

### السكن

٤٠ - في عام ٢٠١٦، كان ٦٨,١ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً يعيشون في المناطق الريفية، وهو ما يمثل انخفاضاً من نسبة ٧٠,٦ في المائة المسجّلة في عام ٢٠١١. وأدت الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية من ٢٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣١,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وتشير التوقعات إلى أن نسبة سكان المناطق الحضرية في أقل البلدان نمواً سيبليغ ٣٩,٣ في المائة من مجموع السكان بحلول عام ٢٠٣٠.

٤١ - وفي الوقت الراهن، يعيش نصف سكان أقل البلدان نمواً في المدن التي يقلُّ عدد سكانها عن ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة. وستشهد هذه المدن نمواً سكانياً مرتفعاً من المتوقع أن تكون نسبتته ٣ في المائة سنوياً في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٣٠. ويتوقع زيادة قدرها عشرة أضعاف في عدد المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ٥ ملايين و ١٠ ملايين نسمة. وفي كثير من الأحيان، لا تكون هذه الزيادة في عدد سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية مقترنة بالخدمات اللازمة والبنية التحتية الكافية. ومع نمو المدن، تتزايد أيضاً أوجه عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصدمات الخارجية، مثل حالات الطوارئ عند تفشي الأوبئة، تتفاقم بسبب ضعف البنى التحتية.

### المياه والصرف الصحي

٤٢ - في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، أصبح ٣٩ مليون شخص في أقل البلدان نمواً قادرين على الوصول إلى مصدر محسّن لمياه الشرب، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧,٨ في المائة. ومع ذلك، لم تتوافر لنسبة ٣٠,٨ في المائة من السكان إمكانية الحصول على نفس الخدمة في عام ٢٠١٥. وفي المناطق الريفية، لا تتوافر لنسبة ٣٨,٣ في المائة من السكان إمكانية الوصول إلى مصدر محسّن لمياه الشرب مقابل نسبة ١٤,٣ في المائة في المناطق الحضرية.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٥، لم تتوافر لنسبة ٦٢,٥ في المائة من السكان إمكانية الاستفادة من مرافق الصرف الصحي المحسّنة، وهو ما يمثل نقصاً بنسبة ١ في المائة عن عام ٢٠١٤. ومنذ عام ٢٠١١، أصبح ٦٢,٩ مليون شخص يستفيدون من مرافق الصرف الصحي المحسّنة بزيادة نسبتها ٢١ في المائة على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

### المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٤ - حقّق أحد عشر بلداً من أقل البلدان نمواً المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي. بيد أن أياً منها لم يحقق هذه المساواة في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي. والفوارق أكبر في مرحلة التعليم الثانوي، على الرغم من أن بعض البلدان يظهر تقدماً ملحوظاً. وتظلُّ الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي واسعة جداً.

٤٥ - وزاد تمثيل المرأة في البرلمان بشكل مطرد خلال السنوات العشر الأخيرة. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، كانت النساء يشغلن نسبة ٢٣,٥ في المائة من المقاعد البرلمانية في أقل البلدان نمواً، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣,٣ في المائة منذ عام ٢٠١١. وكان ستة من البلدان العشرين الأوائل بحسب النسبة المئوية للمقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء من أقل البلدان نمواً<sup>(٥)</sup>.

(٥) رواندا (٦١,٣ في المائة)، والسنغال (٤٢,٧ في المائة)، وموزامبيق (٣٩,٦ في المائة)، وإثيوبيا (٣٨,٨ في المائة)، وتيمور - ليشتي (٣٨,٥ في المائة)، وأنغولا (٣٨,٢٠ في المائة). وتمثل هذه الأرقام نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب. ورهنا بتشكيلة النظام السياسي، فإن لبعض البلدان أيضاً مجلس أعيان أو مجلس شيوخ.

## الحماية الاجتماعية

٤٦ - تشكل العمالة الناقصة والعمالة غير المستقرة تحديا جسيما بالنسبة لأقل البلدان نموا، إذ يعيش ما يزيد على ثلث مجموع سكانها العاملين في فقر مدقع. وفي عام ٢٠١٤، كانت نسبة العمالة إلى السكان ٦٩,٤ في المائة للسكان فوق سن ١٥ عاما و ٥٣,٤ في المائة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما.

٤٧ - وتعوّق السمات الهيكلية لاقتصادات العديد من أقل البلدان نموا إيجاد فرص عمل لائقة. وكان معدل نمو العمالة في أقل البلدان نموا ٢,٨ في المائة سنويا في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤؛ وبلغ هذا المعدل ٣,٣ في المائة سنويا للبالغين و ٢,٢ في المائة فقط للشباب، أي أنه كان أقل من متوسط معدلات النمو للفترة نفسها.

٤٨ - وفي أقل البلدان نموا، بلغت نسبة تغطية الحماية الاجتماعية والعمل للخمس الأفقر من السكان ٢١ في المائة، باستخدام أحدث قيمة متاحة منذ عام ٢٠٠٩. وتُعوّق قدرة القطاع العام على زيادة الإنفاق الاجتماعي بسبب الموارد المحلية المحدودة وضيق الحيز المتاح لزيادتها، بالنظر إلى هيكل اقتصاد أقل البلدان نموا، وفي بعض الحالات، إلى حجمه. ويعتبر حجم القطاع غير الرسمي من بين العوامل التي تجعل من الصعب الوصول إلى أشدّ الناس فقرا في أقل البلدان نموا.

## واو - الأزمات المتعددة والتحديات الناشئة الأخرى

### الصدمات الاقتصادية

٤٩ - ما زالت التقلبات العالمية تؤثر في أقل البلدان نموا، وفي بلدان معينة، حصل اختلال اقتصادي كبير ناشئ عن النزاعات والكوارث الطبيعية وتفشي فيروس إيبولا، فضلا عن تراجع أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى انخفاض النمو.

٥٠ - وفي ضوء ذلك، انخفض متوسط نسبة مجموع الاحتياطيات إلى الدين الخارجي في أقل البلدان نموا من ٥٥ في المائة في العام الماضي إلى ٥٢,٤ في المائة، ولم يُسجّل تحسّن سوى في ثمانية بلدان. وزاد أربعة عشر بلدا من أقل البلدان نموا احتياطياتها من العملات الأجنبية على مدى السنة الماضية. غير أن خدمة الدين زادت في المتوسط كنسبة مئوية من الصادرات في هذه البلدان من ٦ في المائة إلى ٧,٥ في المائة، مع تحسّن أداء أربعة من أقل البلدان نموا.

### تغير المناخ والاستدامة البيئية

٥١ - شهد العام الماضي رقما قياسيا في درجات الحرارة العالمية، وارتفع مستوى البحار بلا هوادة، بينما بلغ الجليد البحري مستويات منخفضة بصورة استثنائية. وأدت ظاهرة تيار النينو القوية إلى تفاقم الاحترار جراء تغير المناخ الطويل الأجل الناجم عن انبعاثات غازات الدفيئة. وهُدّدت موجات الجفاف الشديد الملايين في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا وأمريكا الوسطى. وتسببت العواصف المدارية في معاناة واسعة النطاق، بينما اجتاحت الأمطار الغزيرة والفيضانات العارمة شرق وجنوب آسيا. ولقد تأثرت أقل البلدان نموا بهذه الأحداث بشدة. ويهدّد انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة العديد من هذه البلدان، وأفيد بأن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ تزايدت في أقل البلدان نموا بمنطقة المحيط الهادئ.

٥٢ - غير أن بعض التقدم قد أحرز في تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً من أجل التصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ. وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٧، بلغ المجموع التراكمي لتعهدات الجهات المانحة إلى الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً من أجل برامج العمل الوطني للتكيف ١,٢٢ بليون دولار، في حين بلغ مجموع التبرعات المدفوعة ١,١٤ بليون دولار. وبحلول آذار/مارس ٢٠١٧، وافق مرفق البيئة العالمية على تمويل ما مجموعه ٢٤٨ مشروعاً من مشاريع تنفيذ برامج العمل الوطني للتكيف من الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً، بينما حظي ٢٠ مقترحاً إضافياً لمشاريع من هذا القبيل بالموافقة من الناحية التقنية في انتظار توافر الموارد. وأتيح مبلغ إجمالي بقيمة ١,٧٤ مليون دولار من الصندوق لدعم خطط التكيف الوطنية في خمسة من أقل البلدان نمواً في إطار برنامج الدعم العالمي لخطط التكيف الوطنية.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد خصّص الصندوق الأخضر للمناخ ٣ ملايين دولار لكل بلد من أجل إعداد خطط التكيف الوطنية. ولقد حصلت ليبريا ونيبال بالفعل على هذا التمويل. وعلاوة على ذلك، وفي إطار برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية للصندوق الذي توافر له مخصصات بقيمة مليون دولار لكل بلد سنوياً، جرى التعمد بتقديم ما مجموعه ٥,٨ ملايين دولار لصالح ٢٠ من أقل البلدان نمواً. ولقد حصلت تسعة بلدان أيضاً على تمويل من الصندوق لتنفيذ مشاريع التكيف. غير أن العديد من أقل البلدان نمواً يواجه صعوبات في الحصول على تمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ واستيعابه بسبب إجراءات تقديم الطلبات المعقدة والقدرات المؤسسية المحدودة. وعلاوة على ذلك، فهذه المبالغ لا تلي إلا جزءاً صغيراً من التمويل العام التقديري المطلوب للتكيف.

٥٤ - وتسهم الغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق حجز ثاني أكسيد الكربون. كما تساعد على الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة تآكل التربة، وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية والفوائد الاقتصادية. ولا تزال إزالة الغابات مسألة تثير القلق في أقل البلدان نمواً، مع انحسار المناطق الحرجية على مدى السنة الماضية في جميع هذه البلدان ما عدا ثلاثة منها.

### الحد من مخاطر الكوارث

٥٥ - تؤدي الكوارث الناجمة عن الأحوال المناخية الشديدة مثل موجات الجفاف والأعاصير المدارية والفيضانات والعواصف العاتية وموجات الحر الشديد إلى خسائر كبيرة في الأرواح وآثار اجتماعية واقتصادية جسيمة. ويمكن أن تهدد الكوارث التنمية والنمو بقدر كبير، لا سيما في البلدان الأقل قدرة على التصدي لها.

٥٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ضرب إعصار ماثيو جنوب هايتي. ودُمر الكثير من البنى التحتية في المنطقة، بما في ذلك الاتصالات والنقل والمرافق الصحية والمدارس. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، ألحق إعصار إيناوو أضراراً بقرابة نصف مليون شخص في مدغشقر، وأدى إلى تدمير أكثر من ٤٠.٠٠٠ منزل ونحو ٨٥ في المائة من محاصيل الكفاف المزروعة في بعض المناطق.

٥٧ - ويعترف إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث بشأن الحد من أخطار الكوارث (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني) بالاحتياجات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً (فضلاً عن بعض مجموعات البلدان الأخرى)، بالنظر إلى مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي غالباً ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها. واستجابة للهدف ١٨ (ز) من إطار سيندي، أُطلق

كل من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والبنك الدولي، بالتعاون مع شركاء آخرين، مبادرة نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية التي تهدف إلى زيادة قدرة نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بقدر كبير في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وفي إطار هذه المبادرة، من المتوقع، بحلول عام ٢٠٢٠، أن تكون لدى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً المعنية على الأقل نظم إنذار مبكر وقدرات معقولة في مجال المعلومات المتعلقة بالمخاطر. وتهدف المبادرة إلى حشد ١٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠ بغية سدّ الثغرات في برامج التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة. وسيدعم الصندوق الاستثماري الذي يستضيفه المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش إنشاء مؤسسات ومنظمات منقّدة وأنشطتها.

## زاي - تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية وبناء القدرات

### تعبئة الموارد المحلية

٥٨ - انخفض معدل الادخار المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً من ١٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات من السلع الأساسية وتراجع النمو. والإيرادات المحلية المنخفضة بشكل استثنائي لحكومات أقل البلدان نمواً هي نتاج الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان وارتفاع معدلات الفقر وضعف الإدارة الضريبية فيها وطبيعة نظمها الضريبية. بيد أن أقل البلدان نمواً كانت قادرة بمعظمها في السنوات الأخيرة على زيادة إيراداتها الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من معدل وسيط بلغ ١٣,٠ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٤. وبالتالي، فقد حقق حوالي نصف هذه البلدان إيرادات ضريبية بنسبة ١٥ في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يعتبر الحد الأدنى الذي تواجهه البلدان بأقل منه صعوبات جمة في تنفيذ المهام الأساسية للدولة. ويعزى ذلك إلى إدخال إصلاحات على النظم الضريبية في العديد من أقل البلدان نمواً بغية الحد من التهريب من دفع الضرائب، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز الشفافية. وفي العديد من أقل البلدان نمواً، فُصلت السلطات المعنية بالإيرادات عن الوزارات وأنشئت بوصفها وحدات مستقلة.

٥٩ - وسعياً لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، ازداد توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو النظام الضريبي. ولقد زادت حصة المعونة الخاصة بالسياسة الضريبية والإدارة الضريبية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٠,٠٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥، لكن هذه المعونة تركزت في عدد ضئيل جداً فقط من هذه البلدان.

### المساعدة الإنمائية الرسمية

٦٠ - انخفض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أقل البلدان نمواً من ٤١ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣٧,٣ بليون دولار بالقيمة الإسمية في عام ٢٠١٥، أما بالقيمة الحقيقية، فقد زاد بنسبة ٨ في المائة بسبب انخفاض قيمة العملات في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مقابل دولار الولايات المتحدة. وتشير البيانات الأولية إلى أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً

بلغت ٢٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٥، حُصِّصت نسبة ٢٨ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، مسجلة انخفاضاً بعد أن كانت تبلغ ٣٠ في المائة عام ٢٠١٤. وحققت سبعة بلدان مانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الدانمرك، وفنلندا، وأيرلندا، ولكسمبرغ، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) الهدف المتمثل في تقديم ما لا يقل عن ٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً، مقابل ثمانية بلدان مانحة في عام ٢٠١٤ وتسعة بلدان مانحة في عام ٢٠١٣. وظلَّت الحصة الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة ثابتة عند ٠,٠٩ في المائة، أي أقلّ بكثير من النسبة الدنيا البالغة ٠,١٥ في المائة المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. وقدّمت أيرلندا أكبر حصة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً، بنسبة ٤٨ في المائة. والتزمت بلجيكا بإرسال ما لا يقلُّ عن نصف المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدّمها إلى أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٩<sup>(٦)</sup>. وفي عدة حالات، حدّد الشركاء في التنمية نسبة كبيرة من أقل البلدان نمواً بوصفها بلداناً يتمحور حولها الاهتمام. فعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى أن ١١ من أصل ١٢ بلداً يتمحور حولها اهتمام النرويج هي من أقل البلدان نمواً<sup>(٧)</sup>.

٦١ - وكان التقدم المحرز فيما يتعلق بنوعية المعونة بطيئاً أيضاً، استناداً إلى التقرير المحلي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٦ بشأن زيادة فعالية التعاون الإنمائي. ولم تسجّل إمكانية التنبؤ السنوية بالمساعدة الإنمائية الرسمية<sup>(٨)</sup> زيادة بصفة عامة وما زالت أدنى في أقل البلدان نمواً (٧٩ في المائة) منها في البلدان النامية الأخرى (٨٨ في المائة) في عام ٢٠١٥. ولقد تحسّنت استخدام النظم القطرية<sup>(٩)</sup> قليلاً ولكنه كان كذلك أقلّ بكثير في أقل البلدان نمواً (٤٥ في المائة) منه في البلدان النامية الأخرى (٥٦ في المائة).

### الدين الخارجي

٦٢ - زاد عبء الدين الخارجي لأقل البلدان نمواً من ٢٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ٢٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، متجاوزاً ذروته السابقة وهي ٢٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٠. وخلال تلك الفترة، سجّلت موزامبيق وزامبيا أكبر نسبة زيادة بالنقاط المئوية (١٧,٦ في المائة و ١٤,٩ في المائة على التوالي)، بينما شهدت ١٣ من أقل البلدان نمواً انخفاض عبء ديونها إلى ناتجها المحلي الإجمالي نوعاً ما في عام ٢٠١٥، وسجّلت أكبر انخفاض في السودان والصومال وتشاد. ومن أجل تفادي الحالات التي لا يمكن فيها تحمّل الدين، لا بد من النظر في القيام بمحاولات جديدة لإعادة هيكلة الديون السيادية.

(٦) البيان الذي أدلت به بلجيكا في الاجتماع الوزاري السنوي، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(٧) البيان الذي أدلت به النرويج في الاجتماع الوزاري السنوي، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(٨) مقاساً بنسبة تمويل التعاون الإنمائي الذي يدفع إلى حكومة البلد خلال السنة المالية التي يقرر الشركاء في التنمية إدراجها فيها.

(٩) مقاساً بنسبة التعاون الإنمائي المصروفة للقطاع العام باستخدام نظم الإدارة المالية العامة والمشتريات العامة الخاصة بالبلد.

## الاستثمار الأجنبي المباشر

٦٣ - زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بمقدار الثلث في عام ٢٠١٥ لتبلغ ٣٥ بليون دولار، واحتلت الصدارة فيها مشاريع الاستثمار في المجالات الجديدة. ولقد ورد حوالي نصف إجمالي الاستثمارات في المجالات الجديدة في هذه البلدان من بلدان نامية. بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً لا تمثل سوى نسبة ٢ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتركز في عدد قليل من بلدان استخراج المعادن والنفط. ومع ذلك، ففي عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من أقل البلدان نمواً أيضاً في قطاع الخدمات (الكهرباء، والغاز والمياه، والبناء والنقل) وفي الصناعات التحويلية الخفيفة، بما في ذلك الأغذية والمشروبات، ولا سيما في إثيوبيا وبوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وموزامبيق وميانمار. ويعزى ذلك جزئياً إلى ما طرأ على السياسات من تغييرات. كما كان للقرب من الأسواق الرئيسية دور أيضاً.

٦٥ - وتغيرت كذلك مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى السنوات الماضية. وبلغت قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة من البلدان المتقدمة النمو ١٧,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع ٢٨ بليون دولار من الاقتصادات النامية. وجاء ذلك بمعظمه من آسيا، ولكن الجهات المستثمرة الأفريقية قدّمت أيضاً مبلغاً كبيراً قدره ٤,٩ بلايين دولار.

٦٦ - ولبعض البلدان المتقدمة النمو وكالات متخصصة توفر التمويل الطويل الأجل لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الخاص عن طريق تقديم القروض وتمويل رأس المال السهمي. بيد أن معظم الجهات التي تقدّم التمويل تخصص حصصاً ضئيلة نسبياً من دعمها إلى أقل البلدان نمواً.

## التحويلات المالية

٦٧ - تستمرّ تدفقات التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً في الارتفاع ولقد بلغت ٣٧,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٥ مقابل ٣٦,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٤، وتجاوزت نسبتها ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والبلدان الخمسة من أكبر المستفيدين من التحويلات المالية كحصة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ هي نيبال (٣٢ في المائة)، وليبيريا (٣١ في المائة)، وهائيتي (٢٥ في المائة)، وجزر القمر (٢٣ في المائة)، وغامبيا (١٩ في المائة). ورغم أن التحويلات المالية هي تدفقات خاصة، فإنها يمكن أن تحفّز الطلب على القنوات الرسمية لتحويل الأموال، مما يتيح للمصارف فرصاً أكبر لتقديم القروض للاستثمار الإنتاجي.

٦٨ - ولقد انخفض متوسط تكلفة إرسال التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً (بما في ذلك رسوم المعاملات وهامش أسعار الصرف) إلى حدٍّ ما من ١١,٥ في المائة من المبلغ المحوّل في عام ٢٠١٢ إلى ٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٥. غير أن هذه النسبة ما زالت تفوق بكثير المبلغ المتفق عليه في خطة عمل أديس أبابا (أقل من ٣ في المائة).

## حاء - الحكم الرشيد على جميع المستويات

٦٩ - في عام ٢٠١٦، صدّقت بوتان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>(١٠)</sup>، وبذلك بلغ مجموع عدد أقل البلدان نموا الأطراف في الاتفاقية ٤٣ بلدا. ومن المتوقع أن يشجّع الهدف ١٦-٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، الجهود الرامية إلى كبح الفساد، التي يمكن تعزيزها من خلال زيادة المشاركة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وانتشار الحوكمة الإلكترونية.

٧٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، اعتبر ١٤ بلدا من أقل البلدان نموا بلداً تتمثل بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وأصبحت ستة من أقل البلدان نموا بلداً مرشحة. ويساعد تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على تحسين نظم الحكم ويمكن أن يؤدي إلى تحسين جباية الضرائب وتخطيط الميزانية. ويشير تنفيذ معيار المبادرة أيضا إلى الالتزام بالإدارة الشفافة والمسؤولة للموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، حققت تيمور - ليشتي تقدما ملموسا في تنفيذ هذا المعيار في قطاعها النفطي. ولقد أشير في تقرير التثبيت من الامتثال للمعيار لعام ٢٠١٧ إلى أن المعلومات الأخيرة بشأن التراخيص والإنتاج والإيرادات والإنفاق في صندوق النفط متاحة للجمهور.

٧١ - وتهدف الحكومة الإلكترونية إلى زيادة المشاركة في صنع القرار، وجعل المؤسسات العامة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة من خلال الخدمات الإلكترونية والمتنقلة. ويمكنها أن تسهم في توفير الخدمات العامة على نحو أكثر فعالية ويسرا وتلبية لاحتياجات الناس. ولقد حُدّد تقليص الفجوة الرقمية بوصفه عاملا حاسما للتقدم في مجال الحكومة الإلكترونية. فعلى سبيل المثال، تعتبر إتاحة البيانات عن الإنفاق الحكومي على شبكة الإنترنت أيضا عنصرا حاسما في تعزيز الشفافية. وتتوافر أدلة من واقع التجربة على أن البلدان ذات المعدلات العالية من الفساد في القطاع العام تحقق نتائج ضعيفة عموما في ما يتعلق بقدرتها على تقديم الخدمات العامة بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك توفير البيانات الحكومية المفتوحة.

٧٢ - وارتفع متوسط مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية لأقل البلدان نموا إلى حد ما من ٠,٢١ في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٢٤ في عام ٢٠١٦. وظلّ عدد أقل البلدان نموا التي تقلّ قيمة مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية لديها عن ٠,٢٥ ثابتا إلى حد كبير عند ٢٩ بلدا في عام ٢٠١٦. ولدى معظم هذه البلدان درجات تصنيف متدنية جدا للهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية. والبلدان التي حققت تقدما وانتقلت مستويات منخفضة إلى مستويات متوسطة في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية هي توغو وزامبيا ونيبال. وأحرزت أوغندا وبنغلاديش وبوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة على أعلى درجات التصنيف التي تجاوزت ٠,٤٥. وفي الوقت نفسه، سجل مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية في الكونغو ومدغشقر واليمن تراجعاً من مستويات متوسطة إلى مستويات منخفضة بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المواتية<sup>(١١)</sup>.

(١٠) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146

(١١) *United Nations E-Government Survey 2016*, (United Nations publication, Sales No. 16.II.H.2)

٧٣ - وتتأثر أقل البلدان نمواً أكثر من غيرها بالنزاعات المسلحة. ومن أصل ١٤ بلداً ترتكب فيها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال خلال النزاعات المسلحة المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن عام ٢٠١٥، كانت تسعة من أقل البلدان نمواً. ويترتب على هذا الوضع آثار طويلة الأجل على النتائج الإنمائية، نظراً إلى أنه يدمر الأصول الإنتاجية ورأس المال الاجتماعي. ويعتبر الأطفال من أشدّ الفئات ضعفاً في النزاعات المسلحة ويعانون من عواقب طويلة الأجل بسبب نقص التعليم واعتلال الصحة. كما أن الأطفال أشدّ عرضة للخطر في ثلاثة من أقل البلدان نمواً المتضررة من المجاعة - الصومال وجنوب السودان واليمن - مع تعرّض حوالي مليون طفل لخطر الموت الوشيك بسبب سوء التغذية الحاد في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، فإن النزاعات المسلحة قد أدت إلى التشريد القسري، داخلياً وخارجياً (انظر A/70/836-S/2016/360). وبالتالي، يتعين على أقلّ البلدان نمواً والشركاء في التنمية زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات.

### ثالثاً - الأداء وآفاق الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً

٧٤ - تسارعت وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق هدف استيفاء نصف عدد أقل البلدان نمواً معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. ولقد رفع اسم ساموا من هذه القائمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وبلغت ١٠ بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً عتبات رفع اسمها منها في عام ٢٠١٥. ومن المقرّر أن يرفع اسم غينيا الاستوائية من قائمة أقل البلدان نمواً في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وفانواتو في عام ٢٠٢٠ وأنغولا في عام ٢٠٢١. ولقد استوفت خمسة من أقل البلدان نمواً (بوتان، وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي ونيبال) المعايير الدنيا لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً للمرة الأولى في عام ٢٠١٥. وهذه البلدان الخمسة وكيريباس<sup>(١٢)</sup>، التي استوفت للمرة الثانية المعايير الدنيا لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٥، سينظر في إمكانية رفع اسمها من القائمة في الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات للجنة السياسات الإنمائية في عام ٢٠١٨.

٧٥ - ولقد وضعت العديد من أقل البلدان نمواً جداول زمنية واضحة لرفع اسمها من القائمة وهي تسعى إلى تحقيق ثلاثة معايير لرفع اسمها من القائمة وهي نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فقد أنشأت عدة بلدان مؤسسات لدعم ورصد عملية رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. كما أن التقدم المحرز صوب بلوغ معايير الرفع من هذه القائمة يرتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالأطر الإنمائية الأخرى. فعلى سبيل المثال، يتكرّر في الهدف ٨-١ من أهداف التنمية المستدامة تأكيد الهدف المحدّد في برنامج عمل اسطنبول بتحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة سنوياً. وتتعلق العناصر المكوّنة للدليل القياسي للأصول البشرية بالصحة والتعليم اللذين يحتلان أيضاً مكانة بارزة ضمن أهداف التنمية المستدامة ويعتبران بالغين الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. وفي السنوات الأخيرة، زاد تركيز المجتمع الدولي على الحدّ من الضعف، بما في ذلك من خلال إطار سينداي، وبذلت أقل البلدان نمواً جهوداً فيما يتعلق

(١٢) نظراً إلى أن كيريباس سجلت أعلى درجة على مؤشر الضعف من بين جميع البلدان وما يرتبط بذلك من شواغل بشأن استدامة مستوى إيراداتها الحالي، قررت لجنة السياسات الإنمائية إرجاء البت في التوصية المتعلقة برفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً إلى عام ٢٠١٨.

بالحد من أخطار الكوارث. غير أن بلدا واحدا (نيبال) من مجموعة أقل البلدان نموا التي تليج خلاف ذلك معايير رفع اسمها من أقل البلدان نموا قد بلغ مستوى عتبة مؤشر الضعف الاقتصادي حتى الآن.

٧٦ - أما أقل البلدان نموا التي من المقرر رفع اسمها من القائمة فهي في مراحل مختلفة من الأعمال التحضيرية للانتقال السلس<sup>(١٣)</sup>. وقد شرعت حكومة أنغولا في وضع خارطة طريق استراتيجية الانتقال السلس، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، وأنشأت لجنة استشارية لهذا الغرض. كما أنها تعترم بدء عملية تشاورية مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك الشركاء في التنمية والتجارة، فضلا عن القطاع الخاص. أما بالنسبة إلى غينيا الاستوائية، فمن المتوقع أن يكون أثر رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا ضئيلا، لأن البلد لم يستفد كثيرا من تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نموا. وفي عام ٢٠١٥، اقترح في تقرير عن عملية الرفع من قائمة أقل البلدان نموا أعدته الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بعملية الانتقال السلس.

#### رابعا - مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول

٧٧ - أتاح استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول لجميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية فرصة إعادة تجديد التزامها بالبرنامج المتفق عليه دوليا لانتقال أقل البلدان نموا من وهدة الفقر. وضّم هذا الاستعراض الذي سبقته مشاورات مختلفة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي مسؤولين رفيعي المستوى وممثلين عن الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات ومراكز الفكر ووسائل الإعلام. ويحدّد الإعلان السياسي لإجراءات ومبادرات ملموسة لدعم أقل البلدان نموا ويؤكد من جديد أهمية الشراكات الحقيقية والفعالة والدائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين (انظر A/CONF.228/3، الفصل الأول).

٧٨ - وفي الفترة السابقة لاستعراض منتصف المدة، أعدّ ٣٢ بلدا من أقل البلدان نموا تقاريرها الوطنية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول خلال السنوات الخمس الأولى. ونوقشت هذه التقارير في إطار حلقة عمل جهات التنسيق الوطنية لأقل البلدان نموا، وأعدّ مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي تقريرا بعنوان "الدروس المستفادة من خمس سنوات من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا"<sup>(١٤)</sup>.

٧٩ - وكما هو مبين في الفرع الثاني أعلاه، أحرزت أقل البلدان نموا تقدّمًا في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وبذلت هذه البلدان طائفة من الجهود لإدماج برنامج العمل في وثائق التخطيط الوطنية. وقامت إثيوبيا بإدماج برنامج العمل في خطة النمو والتحول الأولى (٢٠١٠-٢٠١٥)، وكذلك في الخطة الثانية (٢٠١٥-٢٠٢٠) وواصلت تنفيذ برنامج العمل باعتباره جزءا لا يتجزأ من برامجها الإنمائية الوطنية. وقد أدى ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي لصالح الفقراء وإلى تحسينات في تعبئة الموارد المحلية<sup>(١٥)</sup>. وبالمثل، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ظلّت ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

(١٣) تقوم لجنة السياسات الإنمائية برصد منتظم للبلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي بصدد رفع اسمها من تلك الفئة، انظر E/2017/33.

(١٤) متاح على الموقع الشبكي التالي: [www.ipoareview.org/lessons-learned/](http://www.ipoareview.org/lessons-learned/).

(١٥) البيان الذي أدلت به إثيوبيا في الاجتماع الوزاري السنوي، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

ولقد أدمجته في خطتها الخمسية الثامنة الحالية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تركز على المعايير الثلاثة للرفع من قائمة أقل البلدان نموا والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٨٠ - وتواجه العديد من أقل البلدان نموا تحديات بسبب العدد الكبير من الأطر الإنمائية التي وافقت على إدماجها، بما في ذلك الاتفاقات العالمية مثل خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، وكذلك الاتفاقات الإقليمية مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ولهذه الأطر، على الرغم من وجود أوجه تآزر بينها، لا سيما بين خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل اسطنبول، آليات رصد مختلفة، مما يلقي على كاهل هذه البلدان أعباء إضافية متصلة بجمع البيانات والإبلاغ عنها.

٨١ - ولقد عرقلت القيود الهيكلية أيضا تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. ففي ليبيريا، ما زالت الآثار الناجمة عن تفشي فيروس إيبولا، وانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية، تؤثر على تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف في إطار برنامج العمل. ويعتبر التنفيذ الفعال لخطة الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد وباء إيبولا في ليبيريا أمرا حاسما لتحقيق الاستقرار وتحفيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي السريع، ويمكنه في الوقت نفسه، أن يساعد على تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة أي صدمات في المستقبل<sup>(١٦)</sup>. وبالمثل، فإن العديد من أقل البلدان نموا في حالات نزاع تسعى جاهدة لإدماج برنامج عمل اسطنبول وتنفيذه.

٨٢ - وواصلت العديد من الجهات المانحة على الصعيد الثنائي تقديم الدعم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وأطلقت حكومة إيطاليا، بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي، مبادرة جديدة بشأن تقديم الدعم الاستشاري في مجال الاستثمار إلى أقل البلدان نموا، بالاستفادة من إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر لمساعدة اقتصادات تلك البلدان على التنوع، وتقليل اعتمادها على السلع الأساسية، والنهوض بأنشطة جديدة في قطاعي التصنيع والخدمات.

٨٣ - ولقد قدّمت عدة بلدان الأموال لمنظمة التجارة العالمية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على زيادة مشاركتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك تقديم الدعم لتنظيم حلقات تدريب للمسؤولين الحكوميين لتحسين مهاراتهم التفاوضية.

٨٤ - وتكثّف التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأطلقت مبادرات جديدة لدعم أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة. وفي أعقاب اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي نظّمه مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي بالاشتراك مع الصين في عام ٢٠١٥، أنشئ معهد التعاون والتنمية فيما بين بلدان الجنوب في أيار/مايو ٢٠١٦. وهذا المعهد واحدة من عدة مؤسسات تقدّم للطلاب من أقل البلدان نموا برامج الماجستير والدكتوراه التي تركز على التنمية الوطنية.

٨٥ - وما زال المجتمع المدني يسهم إسهاما فاعلا في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وي طرح منظورات من المجموعات العاملة في أقل البلدان نموا. ولقد أسفر منتدى المجتمع المدني في أقل البلدان نموا الذي نظّمه على مدى أربعة أيام مرصد أقل البلدان نموا، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، على هامش

(١٦) تقرير مقدم من ليبيريا لاستعراض منتصف المدة.

استعراض منتصف المدة، عن إعلان أنطاليا<sup>(١٧)</sup> الذي جرى فيه التأكيد مجدداً على أن "لا أهداف للتنمية المستدامة دون البلدان الأقل نمواً" والتشديد على الحاجة إلى زيادة التأزر والاتساق بين برنامج العمل وغيره من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في الآونة الأخيرة.

٨٦ - وتواصلت مشاركة الأوساط الأكاديمية في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وقبل استعراض منتصف المدة، قام مرصد نتائج المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وهو شراكة بين مراكز الفكر والمنظمات الدولية، بإعداد تقرير بعنوان متابعة التقدم المحرز، تسريع التحول: تحقيق برنامج عمل اسطنبول بحلول عام ٢٠٢٠<sup>(١٨)</sup>. ولقد أبرز هذا التقرير الذي عرض في مناسبة جانبية أثناء استعراض منتصف المدة، الإنجازات الأخيرة والفرص الضائعة والتحديات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، فإن نصف أعضاء مجلس إدارة بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً لديهم خلفيات أكاديمية.

٨٧ - وعقد أعضاء البرلمان اجتماعاً موازياً في استعراض منتصف المدة لتقييم مساهمة البرلمان الوطنية في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول واستكشاف السبل الكفيلة بمواصلة تعزيزه. وأكد المشاركون مجدداً التزامهم بتنفيذ برنامج العمل وأهمية إدراجه في جداول الأعمال التشريعية الوطنية.

٨٨ - ولقد أبدى القطاع الخاص اهتماماً متزايداً ببرنامج عمل اسطنبول. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، نظّم مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي، بالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، منتدى للقطاع الخاص بشأن فرص الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وضّم هذا المنتدى نحو ٣٠٠ مشاركاً ومتكلماً من أقل البلدان نمواً، ووكالات تشجيع الاستثمار، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والمستثمرين. وشدّد المتكلمون في المنتدى على أهمية تحسين المواءمة والتنسيق بين السياسات التجارية والاستثمارية على الصعيد الوطني، وعلى ضرورة التركيز بشكل متزايد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمقاولين.

٨٩ - وكان القطاع الخاص ممثلاً أيضاً في اجتماعات اشترك في تنظيمها مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي والحكومات المعنية. وعُقدت اجتماعات إقليمية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بشأن تمويل الطاقة المستدامة، في جمهورية تنزانيا المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وفي نيبال في آذار/مارس ٢٠١٧ على التوالي، مع التركيز على زيادة مساهمات القطاع الخاص للاستثمار في الطاقة. كما حضر ممثلو القطاع الخاص اجتماعاً إقليمياً لأصحاب المصلحة المتعددين في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، في السنغال في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧<sup>(١٩)</sup>.

٩٠ - وفي عام ٢٠١٦، واصل مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي تنسيق الدعم الذي تقدّمه المنظمة من أجل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وأطلقت مجموعة أدوات إدماج برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٢٠)</sup> في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد أثناء استعراض منتصف المدة. وبالإضافة إلى ذلك، نوقش تنفيذ برنامج العمل من جانب منظومة الأمم المتحدة في إطار الاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني ببرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً.

(١٧) متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://www ldcwatch.org/>.

(١٨) متاح على الرابط الشبكي التالي: <http://ldc4monitor.org/wp-content/uploads/2016/05/Achieving-the-Istanbul-Programme-of-Action-by-2020.pdf>.

(١٩) للاطلاع على التفاصيل، انظر <http://unohrlls.org/ldcs-meetings-archive/>.

(٢٠) متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://unohrlls.org/mainstreamingtheipoa/>.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٩١ - يمكن لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً، بما في ذلك استعراض منتصف المدة، أن يعزّز التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعكس بالعكس، نتيجة أوجه الترابط والتآزر. إلا أنه من الضروري زيادة التركيز من جانب أقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية، لا سيما في المجالات التي لم تُعالج صراحة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية مثل بناء القدرات الإنتاجية، والتكيف مع تغير المناخ، واستنباط حلول الطاقة المستدامة.

٩٢ - ويُبرز التباطؤ الذي شهده النمو مؤخراً والأزمات الإنسانية المرتبطة بالمجاعة والحد من الفقر البطيء نسبياً ضرورة تنويع الإنتاج والصادرات وتعزيز الإنتاجية الزراعية. وتتوافق الآراء على أن بناء الهياكل الأساسية، لا سيما في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، شرط مسبق لبلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي، لا بد من زيادة تمويل هذه الهياكل الأساسية من جميع المصادر بسرعة. وتبرز الحاجة أيضاً إلى تعزيز قدرة الحكومات على وضع سياسات تكفل بأن تسريع النمو سيكون مستداماً ولن يترك أحداً خلف الركب.

٩٣ - وما زالت أقل البلدان نمواً متخلفة عن ركب البلدان الأخرى في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. ولذلك، يتعين وضع تمويل وتفعيل بنك التكنولوجيا موضع التنفيذ في عام ٢٠١٧، تمسحياً مع أهداف التنمية المستدامة، من أجل المساعدة في زيادة القدرة الإنتاجية والاستدامة، وتسريع التقدم المحرز في مجالي الصحة والتعليم.

٩٤ - وبما أن الزراعة ما زالت تُشغّل الجزء الأكبر من السكان في معظم أقل البلدان نمواً، يكتسب تطوير هذا القطاع أهمية بالغة. وتواجه الزراعة تحديات هائلة بسبب آثار تغير المناخ. وتحتاج هذه البلدان إلى تنشيط دعم القطاع الزراعي، بسبل منها خدمات الإرشاد الزراعي والاتصال الإلكتروني بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وفي الوقت نفسه، يلزم دعم تطوير أصناف الأغذية الأساسية المتحمّلة لتغير المناخ المرتفعة العلة في أقل البلدان نمواً.

٩٥ - ويعزى انخفاض حصة أقل البلدان نمواً في إجمالي المبادلات التجارية جزئياً إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وتباطؤ التجارة العالمية. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات، سيكون من الصعب جدا على هذه البلدان بلوغ بعض الأهداف المحددة في برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. ويلزم تقديم دعم معزّز يتجاوز وصول الصادرات من السلع إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. ويتعين تنفيذ الإعفاء الذي يمنح لخدمات أقل البلدان نمواً وتحتاج هذه البلدان إلى الدعم لتنفيذ الاتفاق بشأن تيسير التجارة.

٩٦ - ويؤكد تدهور التوقعات الاقتصادية بالنسبة إلى أغلبية مصدري السلع الأساسية حاجة أقل البلدان نمواً إلى توسيع قاعدة صادراتها. ومن الضروري وضع آليات لتخفيف وإدارة المخاطر المرتبطة بالتقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية. فعلى سبيل المثال، ينبغي للبلدان الغنية بالسلع الأساسية أن تنظر في إنشاء صناديق سيادية أو صناديق تثبيت الأسعار التي يمكن استخدامها خلال الفترات التي تُسجّل فيها إيرادات السلع الأساسية انخفاضاً كبيراً. وتشمل الخيارات الأخرى تشديد القواعد المالية وتطبيق سياسات على صعيد الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية.

٩٧ - وفيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية، تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة للحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل. وتعدُّ الهياكل الأساسية للتعليم، بما في ذلك التدريب المهني، من المجالات البالغة الأهمية. ومن الأهمية بمكان الوصول إلى المواد المرجعية والمرافق الكافية والمعدات اللازمة، وكذلك تعزيز التركيز على المؤهلات التي يزداد الطلب عليها. وعلاوة على ذلك، فإن فهم الروابط القائمة بين التحسينات في الصحة والتغذية وتحقيق نتائج تعليمية أفضل ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم التدخلات السياسية.

٩٨ - وتتضح آثار تغير المناخ بشكل محسوس في أقل البلدان نمواً، وتتفاقم بسبب ظاهرة النينو الأخيرة، مثلما يتبين من الجفاف في عدد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا، ومن العواصف المدارية التي دُمّرت أجزاء من هايتي ومدغشقر. ويحتاج المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس، وزيادة مستوى الطموح، ورفع مستوى دعم التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وجعل هذا الدعم في متناول أقل البلدان نمواً بقدر أكبر.

٩٩ - وينبغي توجيه الاستثمارات - العامة والخاصة، وكذلك المحلية والخارجية - نحو تطوير القدرات الإنتاجية، بما في ذلك الهياكل الأساسية والطاقة وتنمية القطاع الخاص، لتمكين التحوّل الهيكلي وتعزيز القاعدة الضريبية على المدى الطويل.

١٠٠ - وسعياً إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وفي الوقت نفسه، تعزيز النمو والمساواة، لا بد من تحسين تحليل الآثار الضريبية في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تكاليف الامتثال. وعلاوة على ذلك، لا بد من تكثيف الدعم للإصلاحات الضريبية في هذه البلدان بحيث يناسب ظروف البلدان ويعزّز الملكية والقيادة القطريتين.

١٠١ - وعلى الرغم من التحسينات التي قامت بها بعض البلدان المانحة، لم يتحقّق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية في برنامج عمل اسطنبول، مما يحدُّ من قدرة أقل البلدان نمواً على الاستثمار في البنى التحتية وتوفير الخدمات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والحدِّ من الفقر. وينبغي أن تضاعف الجهود الرامية إلى بلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتراوح نسبتها بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً وأن يكون بالإمكان التنبؤ بالمعونة بقدر أكبر ومواءمتها مع أولويات هذه البلدان.

١٠٢ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد الدعم المنسّق للاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً بمساهمة جميع الجهات صاحبة المصلحة، تمثيلاً مع القرارات المبينة في الفقرة ٤٦ من خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار، بما في ذلك: (أ) تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود؛ (ب) إسداء دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار؛ (ج) إتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار؛ (د) تعزيز التأمين ضد المخاطر والضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعدّدة الأطراف لضمان الاستثمار.

١٠٣ - ويظلُّ مبدأ الملكية والقيادة القطريتين المنصوص عليه في برنامج عمل اسطنبول بالغ الأهمية في مساعي الإسراع بوتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، تمثل الحكومة عنصراً أساسياً يشمل ما يلي: تحسين المؤسسات، وإعداد سياسات واستراتيجيات اقتصادية وإمائية متسقة، ومواءمة تخصيص الموارد مع الأولويات الوطنية. كما يتعين تعزيز القدرة الإحصائية لأقل البلدان نمواً من أجل وضع سياسات مستندة إلى الأدلة، وتحسين رصد تنفيذ الاتفاقات المختلفة.

١٠٤ - ويبحث التقدم الذي أحرز مؤخرا نحو الرفع من فئة أقل البلدان نموا على التفاوض، مع إعراب العديد من هذه البلدان عن تطلعها إلى رفع اسمها من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ أو بعد ذلك بقليل. وبناء على طلب البلدان التي هي بصدد رفع اسمها من القائمة وتلك الطامحة إلى ذلك، ضاعفت الأمم المتحدة ما تقدّمه من دعم في السنوات الأخيرة، وذلك بقيادة مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي. ولا بد من تعزيز الأنشطة الفنية والبرامج التشغيلية التي يضطلع بها مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي دعما لأقل البلدان نموا التي هي بصدد رفع أسمائها من القائمة بحيث يمكنها الاستجابة للطلب المتزايد، حيث أن عددا أكبر من هذه البلدان يمضي قدما نحو رفع اسمها من القائمة خلال السنوات المقبلة. ويتطلب الأمر تدابير دعم شامل في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار والقدرة على تحمّل الديون لضمان الانتقال السلس للبلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا. ولتعزيز فعالية تدابير الانتقال السلس، يتعين المضي في تقوية رصد هذه التدابير ومتابعتها.

١٠٥ - وهناك العديد من الأمثلة المشجعة على الشراكات العالمية مع أقل البلدان نموا. ومع ذلك، وسعيا لتحقيق الأهداف الشاملة لبرنامج عمل اسطنبول والأهداف التنموية المستدامة، ينبغي أن يوائم عدد أكبر من الشركاء في التنمية استراتيجياتهم الوطنية في مجال التعاون الإنمائي مع برنامج العمل، بسبل منها الامتثال لأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المحددة في برنامج عمل اسطنبول<sup>(٢١)</sup>، على النحو المشار إليه في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من بذل جهود متواصلة لضمان زيادة التنبؤ بالمعونة وشفافيتها.

١٠٦ - ومن اللازم تمثين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوسيع نطاقهما، باستخدام نهج تعاوني ذي طابع مؤسسي أكبر. ويمكن لحشد التمويل من جميع المصادر، بما في ذلك المصادر المبتكرة، أن يكون له أثر إيجابي على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

١٠٧ - وخلال السنوات الأربع المتبقية من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، سيكون لجميع الجهات صاحبة المصلحة دور هام تؤديه في تحقيق الأهداف العالمية. ويتعين وضع أوجه التآزر والتكامل بين برنامج العمل وخطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الأطر التي أنشئت مؤخرا في الحسبان، كما يتعين رصد هذه الخطط المختلفة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

(٢١) تمنح نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة على شكل معونة مقدّمة إلى أقل البلدان نموا.